



الموضوع: بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الأولى للبنك لعام ٢٠٠٦ م

المرفقات: ١

قرار الهيئة الشرعية رقم: (٩١)

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:  
فإن الهيئة الشرعية لبنك البلاد في اجتماعها (الثامن والثمانين بعد الثلاثمائة)، المنعقد يوم  
الاثنين ٢٨/٣/٢٠٠٣ هـ الموافق ١٦/٤/٢٠٠٧ م في مدينة الرياض بالمقر الرئيس  
للبنك، قد اطلعت على مسودة "بيان الهيئة الشرعية للجمعية العمومية الأولى للبنك لعام  
٢٠٠٦ م" الذي أعدته أمانة الهيئة الشرعية، وبعد المداولات والمناقشة، وإجراء التعديلات  
الالزمة قررت الهيئة إجازته بالصيغة المرفقة بالقرار.

وفق الله الجميع لهذا، وجعل العمل في رضاه، والله أعلم، وصلى الله على نبينا محمد وعلى

آله وصحبه وسلم.

الهيئة الشرعية

أ.د. عبدالله بن محمد المطلق (نائباً)

عبدالله بن سليمان بن منيع (رئيساً)

د. عبدالعزيز بن فوزان الفوزان (عضوأً)

أ.د. عبدالله بن موسى العمار (عضوأً)

د. محمد بن سعود العصيمي (عضوأً وأميناً)

د. يوسف بن عبدالله الشبلبي (عضوأً)

القرار (٩١)

صفحة ١ من ٢

بيان الهيئة الشرعية المقدم إلى الجمعية العمومية الأولى

لبنك البلاد

المنعقدة يوم الاثنين ٢٨/٣/٢٠٠٧ - ١٦/٤/١٤٢٨ م

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أما بعد:

فقد اطلعت الهيئة الشرعية لـبنك البلاد على القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في ١٢/٤/١٤٢٧ هـ الموافق ٢٠٠٦/١٢/٣١، وعلى تقرير مراجعي الحسابات، كما اطلعت على تقارير الرقابة الشرعية عن أعمال البنك، وما اشتملت عليه تلك التقارير من ملحوظات شرعية.

وبعد الدراسة والنظر فإن الهيئة توضح لجميعكم الموقرة ما يأتي:

**أولاً: الأداء الشرعي:**

أظهرت تقارير الرقابة الشرعية التزام البنك في معاملاته -في الجملة- بقرارات الهيئة الشرعية، وحرصه على إجراء أعماله على الوجه الشرعي، وهناك ملحوظات قليلة ما زال النظر فيها جارياً من الهيئة إلا أنها لا تؤثر على مسار البنك والتزامه بتوجيهات الهيئة.

**ثانياً: الزكاة:**

أظهرت القوائم المالية لـبنك مخصصاً للزكاة بمقدار (١,٧٣٧ مليون) وقد تم حساب هذا المخصص بناءً على ما ذكره المستشار الزكوي لـبنك وهو مكتب (ارنسن آند يونغ)، إلا أن الهيئة الشرعية توصلت بعد دراستها لموضوع الزكاة إلى أن هذا المخصص أقل من مقدار الزكاة الواجب شرعاً، وحيث إنه لم يتم الربط لـبنك من قبل مصلحة الزكاة والدخل وهي الجهة المخولة من قبل ولـي الأمر بجباية الزكاة على جميع الشركات، فإن الهيئة الشرعية ستنظر بإذن الله في الربط النهائي الذي تقرر المصلحة وفي حال كونه أقل مما احتسبته الهيئة فسيتم إشعار المساهمين في أقرب وقت ممكن بالمبلغ المتبقى من الزكاة المستحقة ليخرج كل مساهم ما يخص أسهمه من ذلك المبلغ.

وتحية الشكر والتقدير للقائمين على البنك لرعاهم والتزامهم بقرارات الهيئة وتوجيهاتها وتصديقها. وتسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع لكل خير، وأن يبارك في الجهود، ويجعلنا متعاونين على البر والتقوى.

والله المستعان، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.